الجزء الثالث: انعكاسات سلاسل القيمة العالمية على التجارة الدولية

تمهيد:

هناك توجه متنامي نحو تجزؤ وتوزع العمليات الإنتاجية بين عدة بلدان، بعدما كانت جميع العمليات الإنتاجية تتم داخل البلد الواحد، وقد عملت ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وما نتج عنها من إنخفاض في تكاليف النقل و الإتصال في تعزيز هذا التوجه، إلى جانب الدور الذي لعبته المنظمة العالمية للتجارة وسياسات التحرير التجاري في إلغاء القيود على تحركات عناصر الإنتاج.

1. نشأة سلاسل القيمة العالمية:

أستخدم مصطلح سلسلة القيمة لأول مرة على مستوى المؤسسة من خلال "Sanyal et Jones" سنة 1979 ليشير إلى تجارة المنتجات الوسيطة من الصادرات و الواردات.

يعتبر "بورترPorter" (1985)أول من وضع أسس تحليل سلسلة القيمة، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة أساسية (الإنتاج، التسويق والبيع)و أخرى داعمة(البحوث والتطوير، الموارد البشرية، البنية الأساسية والتي تستخدم لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة).

لاحقا قام "جيريفي Gereffi"(1985) في تسعينات القرن الماضي ببلورة مفهوم سلاسل السلع العالمية، ووسع سلسلة القيمة لـ"بورتر" لتشمل المنظور العالمي ليتم تطويره بعد ذلك من خلال كتابات العديد من الباحثين.

لقد أوضح "جيريفيGereffi "مصطلح سلاسل القيمة العالمية ليصف بها التداخل في مجال الإنتاج بين شركات آسيوية تعمل في صناعة الملابس مع شركات أخرى عالمية، و أثر التداخل على التعلم و التحديث (في عملية الإنتاج وجودة المنتج وتحديث وظيفي و تحديث داخل القطاع) في نمط الإنتاج الدولي.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدث تحول في المصطلحات من سلاسل السلع العالمية إلى سلاسل القيمة العالمية، والتي تنظر إلى التنظيم الصناعي كسلسلة ذات قيمة مضافة في أدبيات التجارة الدولية من خلال أعمال "بورتر".

لاحقا أعد البنك الدولي تقريره سنة 1995 عن نجاح نمور شرق آسيا، ودعوة الشركات للمشاركة في سلاسل القيمة، للإستفادة من التكنولوجيا و المعرفة الجديدة. ومع النصف من عقد التسعينات إنتشر مصطلح سلاسل القيمة العالمية من خلال المنظمات الدولية والعديد من الباحثين. وقد أستخدمت مصطلحات عديدة بديلة لسلاسل القيمة العالمية أهمها: شبكات الإنتاج الرأسية، التخصص الرأسي، التوجه الخارجي.

2. تعريف سلاسل القيمة العالمية:

- هي جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدءً من مرحلة التصميم مرورا بمراحل الإنتاج وصولا إلى التسليم للمستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق و التوزيع.
- هي مجموعة من الأنشطة والمهام التي تتضمن تصميم المنتج و إنتاجه وتوزيعه بدء من المراحل الأولى، مثل عمليات التصميم و البحث و التطوير وصولا إلى المراحل النهائية مثل التجميع و التوزيع و التسويق وخدمات ما بعد البيع، وكيفية توزيع تلك الأنشطة و المهام لشركات متعددة عبر مناطق وحدود دولية مختلفة.
- يرتبط مفهوم سلسلة القيمة بمجموعة الأنشطة التي يتم أداؤها بغرض تصميم، إنتاج، توصيل، دعم المنتج، والتي تهدف إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة للمستهلك. ومفهوم سلسلة القيمة ذو علاقة بالإمدادات و المناولة الصناعية، حيث تشير سلسلة القيمة العالمية إلى تجزئة لجميع مراحل المنتج في التصنيع، وما قبل التصنيع، وما بعد التصنيع، إلى أنشطة متعددة توزع عبر شركات ودول عديدة، لتحصيل فوائد التكلفة المنخفضة وتحسين تنافسية المنتجات، نظرا لكون أن كل نشاط يضيف قيمة للمنتج و الشركة والدولة.
- سلسلة القيمة هي العملية التي يتم من خلالها دمج التكنولوجيا مع مدخلات المواد والعمالة، ومن تم يتم تجميع المدخلات المعالجة، وتسويقها، ثم توزيعها قد تتكون شركة واحدة من رابط واحد فقط في هذه العملية، أو قد تكون متكاملة رأسيا على نطاق واسع.

3.الأسباب التي ساهمت في التوجه نحو تجزئة مراحل عملية الإنتاج وتوزيعها دوليا:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في التوجه نحو تجزئة مراحل عملية الإنتاج وتوزيعها دوليا في السنوات الماضية أهمها ما يلي:

- ✓ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة عقب إتفاق مراكش، و إتجاه الدول نحو التخلي عن السياسات الحمائية و إزالة العوائق أمام تحركات السلع ورؤوس الأموال؛
- ✓ الإتجاه نحو التكامل الإقليمي و إقامة التكتلات الإقتصادية وتزايد الإتفاقيات الإقليمية الرامية لتحرير التجارة البينية؛
- ✓ الإبتكارات التكنولوجية السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات والتي غيرت من شروط التجارة الدولية.

نتيجة لذلك إنخفضت تكلفة المبادلات التجارية و إزداد حجم التجارة في السلع الوسيطة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

4.المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية:

يوضح الشكل التالي المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية، و أن أي دولة متخصصة في مراحل التصنيع يجب أن تنتقل إلى خدمات ما قبل و بعد التصنيع، للحصول على المزيد من القيمة المضافة في دورة الإنتاج.

شكل رقم (01): المراحل المختلفة لأي منتج في سلاسل القيمة العالمية

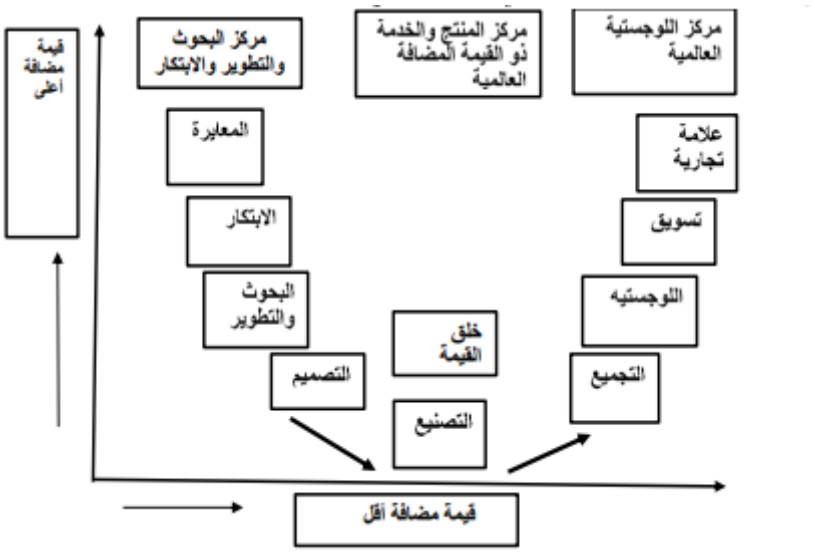

5. أنواع سلاسل القيمة:

عموما هناك نوعين من السلاسل وذلك وفقا لنمط تجزؤ عمليات الإنتاج وهما:

أ. سلاسل التخصص الرأسي:

يتم تجزئة سلسلة القيمة بحيث تتخصص الشركات بصورة متزايدة في الأنشطة الرئيسية وتتعهد بالأنشطة غير الأساسية لمصادر خارجية وهو ما يؤدي إلى تجزؤ عملية الإنتاج إلى عدد كبير من العمليات الفرعية، ويمكن القيام بهذه الأنشطة بصورة متزامنة وليس هناك حاجة للقيام بجميع المراحل في نفس الموقع وبالتالي فهي أكثر ملائمة للتجزؤ العالمي، وكلما زاد عدد مراحل سلسلة القيمة كلما زاد إحتمال التخصص الرأسي ويحدث هذا في الصناعات التحويلية حيث يتم تجميع المنتجات النهائية بإستخدام مجموعة من المكونات قد تصل إلى أكثر من 3000 مكون في حالة السيارات. وبالنظر إلى أن جزءا كبيرا من القدرات غير الأساسية يتم نقله إلى الخارج عبر الإستعانة بمصادر خارجية فإن السياسات التي تتناول تعزيز سلاسل القيمة المتخصصة رأسيا تتصل

أساسا بالسياسة التجارية، والهدف منها هو الحد من العوائق أمام التجارة الدولية، مثل إزالة الحصص و التعريفات الجمركية على الواردات، تقديم حوافز لتشجيع الصادرات، التخلص من البيروقراطية عند الحدود...إلخ. مع إستكمال إجراءات تيسير التجارة بسياسات إنشاء الهياكل الأساسية للبنية التحتية مثل الموانئ والمطارات، والوصول الفعال لشبكة الإنترنيت، وتطوير المناطق الإقتصادية الخاصة مع ما توفره من حوافز للمستثمرين؛

ب. **سلاسل إضافة القيمة**:وهي تنطوي على عمليات متسلسلة لإضافة القيمة في كل مرحلة من مراحل السلسلة، وتشكل المدخلات الأولية نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للمنتج النهائي، وتمثل سلسلة إنتاج وتجهيز الكاكاو وتحويله إلى شوكولا مثالا على هذا النوع من السلاسل و الذي يتألف من مراحل متتابعة لا يمكن تنفيذها بالتوازي خلافا للنوع الأول من السلاسل. وهذا الإختلاف ينعكس على هيكل التجارة الدولية، وفي دراسة للمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية يقدر أن حوالي 75% من التجارة العالمية تحدث في إطار سلاسل القيمة العالمية، و أن سلاسل القيمة المتخصصة رأسيا تنمو بسرعة أكبر من سلاسل إضافة القيمة، إلا أنه في حالة إفريقيا فإن أكثر من 75% من الصادرات هي من نوع سلاسل إضافة القيمة وهو ما يعكس تخصص إفريقيا في قطاع الموارد. وهذا النوع من السلاسل يتطلب بناء الروابط من أجل تعميق القيمة المضافة وتحقيق التنمية، ويوجد ثلاث مجموعات من الروابط في قطاع الموارد وهي:

-**الروابط المالية:** والتي استولت فيها الدولة على إيرادات الموارد و استخدمت لتشجيع التنويع في قطاعات غير متصلة بقطاع الموارد؛

-**روابط الإستهلاك:** فالتنمية يحفزها الطلب الناجم عن الدخول المتحققة في قطاع الموارد؛

- **المجموعة الثالثة تتعلق بالإنتاج** ويتعلق الأمر بالروابط الخلفية مع صناعات الإمداد في المراحل الأولى و الروابط الأمامية مع قطاعات التصنيع في المراحل النهائية.

6. مستويات سلاسل القيمة :يمكن عرضها فيما يلي:

أ. **سلسلة القيمة المحلية:** هي جميع الأنشطة الإنتاجية التي تدخل في إنتاج منتج نهائي و التي تتم داخل الحدود الجمركية لإقليم دولة ما؛

ب. **سلسلة القيمة الإقليمية:** هي تجزئة وتوزيع مختلف الأنشطة التي تدخل في نفس المنتج النهائي على دول تنتمي إلى نفس الإقليم. وهنا يمكن أن يستهدف المنتج السوق الإقليمية، كما يمكن أن يستهدف السوق العالمية؛

ج. **سلسلة القيمة العالمية:** هي مجموعة من الأنشطة و الأنظمة التي تربط بين الشركات و الدول على المستوى العالمي.

7. آليات الإندماج في سلاسل القيمة العالمية: لتبني نموذج الأعمال الدولية، يمكن للشركات أن تعتمد على إحدى الطرق الموالية للإندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية:

أ. **البيع:** تستفيد سلاسل القيمة العالمية من الحدود المفتوحة وتسمح لكل حلقة في السلسلة لتتخصص في ما تتفوق، لذلك العديد من الشركات الكبرى قد خفضت من أنشطتها الداخلية و إعتمدت على شراء قطاع الغيار و الخدمات التي يحتاجون إليها لصالح الشركات الخارجية و التي يمكن أن توفر أفضل هذه المنتجات و الخدمات بشكل أسرع و أقل تكلفة، وهذا يخلق فرصا للشركات التي لديها قدرات قوية في قطاع المنتج أو الخدمة الذي يمثل مدخلات وسيطة في شركة أخرى محلية أو أجنبية بأن ترتبط مباشرة بسلسلة القيمة العالمية بما أنها المزود الرئيسي لهذا المنتج و الخدمة، وتستطيع كذلك هذه الشركات الإلتحاق بالسلسلة عندما تبيع لمورد قائم في السلسلة؛

ب. **التعاقد الخارجي:** وهو نقل العمليات التنفيذية المحلية خارج المقر الإجتماعي للشركة من أجل تخفيض التكاليف أو الإستفادة من القدرات المحلية مثل اليد العاملة، وهذه العمليات تبقى تحت سيطرة المؤسسة بل تتم في مناطق أخرى، وبهذه الطريقة يمكن خلق أو إنشاء أو توسيع سلسلة القيمة الخاصة بها؛

ج. **الإستعانة بمصادر خارجية:** رغم أنه من السهل الخلط بينها وبين التعاقد الخارجي، إلا أن الفرق الرئيسي هو مستوى الرقابة الذي تحتفظ به الشركة الأم في حالة التعاقد الخارجي، بينما تكون المراقبة محدودة بعد إختيار المصدر حالة الإستعانة بمصادر خارجية؛

د. **الإستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركة المحلية و الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية ، مما يسمح بإجراء تغييرات، تجديدات أو إبتكارات التي من شأنها أن تجعل رابطا حيويا في سلسلة القيمة العالمية، كذلك يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يربط الشركة المحلية بأكبر الموردين المشاركين في سلاسل القيمة مما يتيح لها فرصة البيع في الخارج؛

هـ. **المشاركة:** وتعتبر المشاركة في المشاريع المشتركة أو إقامة علاقات إستراتيجية طريقة أخرى للدخول في سلاسل القيمة العالمية.

8.الخطوات الأساسية للإندماج في سلاسل القيمة العالمية: إتضحت أهمية تركيز صناع السياسات في الدول على تحفيز مستويات الإندماج في سلاسل القيمة العالمية لدفع النمو الإقتصادي، ورفع مستويات الإنتاجية وتحقيق الرفاهية الإجتماعية، لذا يجب إتباع الخطوات التالية:

- ✓ التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة و الرأسمالية، مما يعزز المكاسب على صعيد الإنتاجية و الإندماج في سلاسل القيمة العالمية، بحسب ما تشير إليه أفضل التجارب الدولية ومن أبرز هذه التجارب الناجحة التجربة الكندية؛
- ✓ تبني منهج متكامل في تحرير التجارة يركز على تحرير تجارة الخدمات(النقل، التأمين، الشحن، الإتصالات) جنبا إلى جنب مع تحرير تجارة السلع. حيث تساهم تجارة الخدمات في تحقيق مستويات قيمة مضافة أعلى، مما يعزز أداء ووتيرة عمل سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ وجوب التركيز في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية و الإتفاقيات الثنائية و الإقليمية على دعم التكامل الرأسي فيما بين دول الإتفاقية من ناحية، وفيما بينها وبقية دول العالم من ناحية أخرى لغرض تعزيز دور سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ تحسين البيئة الإستثمارية والمناخ الإستثماري من أجل جذب التدفقات الواردة من الإستثمارت الأجنبية المباشرة لدول المنطقة، وبصفة خاصة التي تهدف إلى تعميق الإندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ إتباع السياسات الهادفة لتحسين مستويات وصول المستثمر المحلي و الأجنبي إلى التمويل، إضافة إلى المشاريع متناهية الصغر و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إتباع سياسات هادفة للحد من الإختلافات التي تطرأ على أسعار الصرف؛
- ✓ إيلاء الأهمية للإستثمار في رأس المال البشري بهدف تحسين مستويات المهارات الفنية و الإبتكار، من خلال رفع مستويات التعليم والتدريب و الإنفتاح على العالم الخارجي؛
- ✓ إتباع تقنيات حديثة بغرض إصلاح المنافذ الجمركية و تحسين الإجراءات في تلك المنافذ، إضافة إلى تعزيز هيكل الموانئ و إدارتها مما يجعل عمليات النقل للسلع و الخدمات وغيرها تستهلك أقل وقت و تكلفة؛
- ✓ الإعتماد على المعايير الدولية بخصوص قبول السلع بالمنافذ الجمركية؛
- ✓ إتباع السياسات الزراعية التي تهدف لدمج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية، بتقديم الدعم و الإعانات خاصة في مجال الإرشاد و التوجيه في المجال الزراعي و الحصول على التمويل اللازم.

9.إنعكاسات سلاسل القيمة العالمية على التجارة الدولية:

أ. مساهمة سلاسل القيمة العالمية في التجارة العالمية:

شهد الإقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نمو التجارة العالمية والدخل على نحو غير مسبوق، نظرا للإنخفاض الحاد في تكاليف الوصول إلى المعلومات و الإتصالات و التغير التكنولوجي الذي سمح بمزيد من تجزؤ عملية الإنتاج في عصر سلاسل القيمة العالمية.

لقد توسعت التجارة الدولية بوتيرة سريعة بعد عام 1990، مدفوعة بظهور سلاسل القيمة العالمية، والتي أصبحت تمثل أكثر من 50% من حجم التجارة العالمية، إلا أن نشاط هذه الأخيرة قد شهد تراجعا من حيث الآثار الإقتصادية خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وذلك بعد معدلات النمو المضطردة المسجلة خلال الفترة1990-2007، ويرجع هذا التراجع في معدل نمو تجارة سلاسل القيمة العالمية إلى: التباطؤ الذي شهده الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية بشكل عام، فيما تأثر نموها مؤخرا جراء حالة عدم اليقين التي خلقتها التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي أدت إلى تأجيل خطط الإستثمار وزادت من العوائق أمام حرية التجارة الدولية، حيث أدت هذه التوترات إلى حدوث إضطرابات حادة في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في المنتجات التي تدخل بصورة مكثفة في التجارة ما بين البلدين كالمعدات التقنية و السيارات.

بالإضافة إلى هذا فإن تأثير وباء كورونا على سلاسل التوريد العالمية على المدى القصير كان مجرد تأخير تسليم الطلبات وتقليل حجم الإنتاج. إلا أن تأثيره طويل الأمد يمكن أن يؤدي إلى تغييرات عميقة في هياكل وعلاقات سلاسل التوريد.

وعلى الرغم من أن البعض يعتقد أن سلاسل القيمة العالمية تمثل علاقة بين الدول المتقدمة والنامية، إلا أن المعطيات تؤكد على أن الدول النامية تندمج أكثر فأكثر في الإنتاج الدولي، وهو ما يعمل على تشجيع التجارة بين الدول النامية.

ويرجع النمو القوي في التجارة بين البلدان النامية، لا سيما التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة إلى حد بعيد إلى إزدياد التبادل التجاري في نطاق سلاسل القيمة العالمية، حيث أن حصة كبيرة من التجارة بين البلدان النامية تعكس عمليات الإنتاج، لاسيما في فئات منتجة محددة كالمعدات الإلكترونية ومعدات الإتصال والتي يتاجر بها من بلدان شرق آسيا و إليها وفيما بينها، وقد ساعد المستوى الإستيرادي المرتفع لصادرات آسيا التجارة داخل المنطقة الواحدة وفي نطاق الصناعة الواحدة في منطقة أسيا، جعلت من هذه المنطقة مركز إنتاج رئيسي يورد السلع الإستهلاكية، ولا سيما في البلدان المتقدمة.

ب. إنعكاسات سلاسل القيمة العالمية على التقسيم الدولي للعمل:

إن ثورة المعلومات و الإتصالات التي شهدها عقد التسعينات و التخفيضات الملموسة في التعريفات الجمركية الناتجة عن تحرير التجارة و إنخفاض تكاليف النقل و الإتصالات الحديثة جعلت النظام الإقتصادي

العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وتزايد التكتلات الإقتصادية وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وظهور دور الإتصالات و التكنولوجيا ساهم في تعميق العولمة الإقتصادية.

هذه الظروف مكنت أكثر لإتساع إنتشار سلاسل القيمة العالمية وهو ما أدى إلى تبني أنماط جديدة من نماذج التخصص الدولي قائمة على أساس تخصص البلدان في مهام محددة تؤدى في قطاع إنتاجي معين لا في صناعات كاملة كما كان عليه سابقا.

وتشير بعض الآراء إلى أن سلاسل القيمة العالمية تسمح للدول أن تتجه نحو التصنيع و الإندماج في النظام التجاري العالمي، من خلال البدء بالدخول في المراحل الأولية للإنتاج، على أن تزيد نسبة المساهمة في المنتج وتتطور تدريجيا، كما أن هذا الأمر يتيح أمام تلك الدول التخصص في إنتاج أجزاء معينة أو الدخول في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج في إطار سلاسل القيمة العالمية.

وبظهور هذه الإستراتيجيات التنموية الموجهة نحو التصدير ضمن نظام إنتاج عالمي جديد داخل سلاسل القيمة العالمية المشتتة جغرافيا أصبحت الإمدادات التجارية بالغة الأهمية، ويمكن قياس درجة مساهمة البلدان في سلاسل القيمة العالمية بالنظر إلى بداية كل سلسلة ومنتهاها، أي بملاحظة إعتماد البلدان على المدخلات الخارجية في صادراتها ومدى إستخدام ما تصدره من سلع وخدمات في صادرات البلدان الشريكة.

من هذا المنطلق يجري تصنيف البلدان و المناطق التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية إلى أربع أنواع من المصدرين، من منخفضة التعقيد إلى مرتفعة التعقيد كما يلي:

- السلع الأولية؛ الصناعات التحويلية المحدودة؛ الصناعات التحويلية المتقدمة و الخدمات؛الأنشطة المبتكرة.

وفي حين تشارك كل البلدان في سلاسل القيمة العالمية فإن كل واحدة منها يشارك بطريقة مختلفة، حيث تصدر بعض البلدان الخام (دول إفريقيا و أمريكا اللاتينية) التي تستخدم كمستلزمات تحتاج إلى المزيد من المعالجة، وتستورد بعض البلدان مثل هذه المستلزمات لأغراض التجميع و التصدير، بينما ينتج البعض الآخر سلعا وخدمات متطورة.

تعتمد الأهمية النسبية لمختلف محددات مشاركة منطقة ما في سلاسل القيمة العالمية على نوع هذه السلاسل وخصائص البلدان في المنطقة، كما تتحدد بحسب الموارد الطبيعية و الموقع الجغرافي وحجم السوق و المؤسسات، بالإضافة إلى السياسات الرامية إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، والبنية التحتية و أوضاع الإنتاج في البلد ...إلخ.